



مجلة العلوم السياسية

اسم المقال: لمحنة عن حالة حقوق الانسان في كوردستان العراق

اسم الكاتب: د. خالد سعيد توفيق

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/26>

تاريخ الاسترداد: 2025/06/14 11:23 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political – يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام

<https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً
شروط الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



لكرة عن حالة حقوق الإنسان في كوردستان العراق

الدكتور
خالد سعيد توفيق (*)

المقدمة

ومن هنا فان عام ١٩٩١ بعد نقطة تحول فاصلة بين عهدين من حياة هذا الشعب، الاول وهو الذي يسبق ذلك التاريخ كان الشعب الكوردي فيه يواجه كل اشكال الاضطهاد والذى كان يستهدف وجوده وحرياته معاً.

والثاني يأتي بعد ١٩٩١ حيث تحرر من قبود النظام السابق وهو لا يزال يعيش في ظل الحرية والتعديدية السياسية وقد بني تجربة ديمقراطية، يمكن ان تكون نموذجاً حياً لما يمكن ان يعم في باقي اجزاء الوطن.

سوف نسعى في هذه الدراسة الى تقديم لكرة عن حالة حقوق الإنسان في كورستان العراق، ومن اجل نقل صورة واضحة لهذه المسألة فقد قسمنا الدراسة الى محورين: الاول خصصناه لمناقشة اوضاع حقوق الانسان قبل انتفاضة عام ١٩٩١ حيث كانت تتشتت بالتدور تكاد تبلغ حد الانحطاط بسبب فقدان ابناء الاقليم لحقوقهم وحرياتهم في ظل الظروف الاستثنائية والسياسات الشوفينية التي اتبعت بحقهم وعرضت حياة الافراد

من اكثر القضايا سخونة على صعيد المشاكل التي تواجهها الساحة السياسية في العالم الثالث، ان العراق الذي هو احد بلدان العالم الثالث اثير عنه جدل كبير حول هذه القضية الى وقت قريب، بسبب الوضاع الشاذة والسياسات غير الانسانية التي نفذها الحكام السابقون بحق الشعب العراقي عموماً والشعب الكوردي بشكل خاص، فمن المعلوم ان الشعب الكوردي عانى كثيراً من سياسات الانظمة السابقة في العراق بسبب مناداته لحقوقه القومية المشروعة، ولكن حين اندلعت انتفاضته التاريخية في اذار عام ١٩٩١ ونجحت في تحقيق اهدافها، امكن هذا الشعب من اقامة ادارة متحركة من قبود النظام البغيض المقاوم في جزء كبير من اقليم كورستان، ومنذ ذلك الوقت فقد شهد هذا الاقليم تحولات سياسية مهمة في مجال تشريع حركة الحقوق والحريات التي يتمتع بها سكان الاقليم ربما كانت متميزة على صعيد المنطقة اجمع.

(*) جامعة صلاح الدين- كلية القانون والسياسة. يحيى مسلي من رسالة ماجستير للطلاب بعقوبة عزيز قادر والموسومة: ضعف حماية حقوق الإنسان في الاقليم كورستان العراق. {٨٩}

التي ازداد فيها القمع والانتهاك على حقوق الانسان الكوردي. بينما وصل حزب البعث الى السلطة ثانية على اثر انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ كانت هناك على ارض كورستان^(١) معارك عنيفة بين الحكومة المركزية وقيادة الحركة التحريرية الكوردية. فقد استخدمت الحكومة المركزية كافة الاسلحة الجوية والارضية على الشعب الكوردي^(٢). الا ان الشجاعة التي ابدتها المقاومة الكوردية افشلـت تلك المخططات وسياسات، مما دفع بالنظام الى التخلـي عن الحل العسكري بعد ان اضـحـلـىـهـ عدم فائدـتهـ وضرورـةـ انتـهـاجـ حلـ سـلمـيـ للقضـيةـ الكـورـدـيـةـ. فـيـ الـحـوـارـ بـيـنـ الطـرـفـيـنـ وـتـمـ التـوـصـلـ إـلـىـ اـنـقـافـيـةـ عـرـفـتـ باـنـقـافـيـةـ اـذـارـ عـاـمـ ١٩٧٠ـ،ـ تـمـ الـاعـتـرـافـ بـمـوجـبـهـاـ وـلـأـولـ مـرـةـ فـيـ التـارـيـخـ الـحـدـيثـ بـحـقـوقـ الشـعـبـ الـكـورـدـيـ فـيـ وـثـيقـةـ قـانـونـيـةـ منـ دـوـلـةـ ذـاـتـ سـيـادـةـ. لـذـكـ تـعـتـرـفـ اـنـقـافـيـةـ اـذـارـ عـاـمـ ١٩٧٠ـ نـصـراـ تـارـيـخـاـ لـلـشـعـبـ الـكـورـدـيـ خـصـومـاـ وـالـشـعـبـ الـعـرـاقـيـ عـمـومـاـ^(٣). ومن الجدير بالقول ان هذه الاتفاقية حققت انجازات في جانب عديدة منها سياسية واخرى اجتماعية واقتصادية وثقافية، بالاخص في عامها الاول كمشاركة الكورد بعده من الحقائب الوزارية في الحكم، وانشاء كل من جامعة السليمانية والمجمع العلمي الكوردي والاهتمام بالحقوق الثقافية واللغوية الكوردية. والاعتراف الرسمي بالمنظمات الكوردية المتعددة

الى الحرمان القسري والموت الجماعي. اما الثاني فيتناول دراسة حالة حقوق الانسان في ظل الوضـاعـ الجديدـ التـيـ اـفـرـزـتـهاـ التـطـورـاتـ السـيـاسـيـةـ الـجـدـيـدـةـ بـعـدـ الـاـنـقـاضـةـ وـاجـواءـ الـدـيمـقـراـطـيـةـ وـالـحـرـيـةـ التـيـ سـادـتـ،ـ وـاقـامـةـ سـلـطـةـ تعـتـمـدـ عـلـىـ الـاـرـادـةـ الشـعـبـيـةـ وـتـعـولـ عـلـىـهاـ.

وسوف نستعين في دراستنا بالمنهج المركب الذي يستفيد من مزايا اكـثـرـ مـنـ طـرـيـقـ وـاسـلـوبـ لـلـبـحـثـ بـغـيـةـ التـوـصـلـ إـلـىـ اـسـتـنـاـجـاتـ المـرـجـوـةـ مـنـ الـدـرـاسـةـ.

لعلنا نتمكن في هذه الدراسة المتواضعة من القاء الضوء على جانب مهم من الحقائق المتعلقة باوضاع حقوق الانسان في العراق وال المتعلقة بجزء مهم من اجزائه، ومدى تأثيرها بالتحولات السياسية التي شهدتها المنطقة وتأثير ذلك على الوضـاعـ السـيـاسـيـةـ التـيـ يـعـيشـهاـ المـجـتمـعـ الـكـورـدـسـتـانـيـ فـيـ الـعـرـاقـ.

والله ولـىـ التـوـفـيقـ

المحور الاول حالة حقوق الانسان قبل اتفاقية اذار ١٩٩١

قد لا يسع الحديث عن هذا الموضوع بشكل مفصل ضمن الصفحات القليلة لهذا البحث، ولكن مع ذلك سوف نقف عند بعض السمات الأساسية لهذه الحالة وسنركز بالاخص على فترة الثمانينيات باعتبارها الفترة

الحكومة جادة في تنفيذ الاتفاقية لاتها لم تحصلها هدف استراتيجياً في سياستها بل تكتيكاً، هدف من ورائها احتواء الحركة التحريرية الكوردية ومنعها من المضي في طريق تحقيق كامل اهدافها القومية وفقاً لطموحات جماهيرها^(١). في الوقت الذي اعتبرها الشعب الكوردي من طرفه انجازاً تاريخياً لا مثيل له.

اما فيما يتعلق بالحكم الذاتي نفسه ومدى جدية النظام للاستجابة للحقوق الكوردية يقول الباحث العراقي الدكتور حسن الجلبي: "ما ان حل عام ١٩٧٤، عام تنفيذ الحكم الذاتي كما كان مقرراً في اتفاقية اذار، حتى انجر الموقف بسبب رفض حكومة البعث تسلیم اية سلطة حقيقة للمنطقة او الاعتراف باي حق اساسي لسكانها، فاستوفى القتال بصورة حرب لم يسبق لها مثيل بين الجانبيين.. الامر الذي اكذ كيف ان الحكم الذين وقعوا اتفاقية اذار هم ائذ حكام العراق في رفض ما جاء بها، رغم انه لا يعدو الامر كرذبة الادارية التي يمكن سحبها من سلطات المنطقة في اي وقت يقرار بسيط من بغداد"^(٢).

وكما تذهب اليه منظمة مراقبة حقوق الانسان قسم الشرق الأوسط ان الحكومة المركزية باشرت مع صدور قانون الحكم الذاتي، بتعزيز مدينه كركوك وخانقين ومناطق اخرى من كورستان عن طريق طرد ساكني تلك المناطق من الكورد والحلل عشرات عربية محلهم^(٣). فقطعت بذلك شعرة

كمنظمات الطلاب والشبيبة ومنظمه النساء وال فلاحين وغيرهما. كما ان الكورد مارسو الادارة الذاتية للمرافق الحكومية الموجودة في الاقليم ووضعت البرامج لجعل الدراسة في المدارس باللغة الكوردية مع توسيع نطاق التدريس في الاقليم علاوة على انجازات عديدة اخرى. ولخلاص القول فقد تم خص عن تلك الاتفاقية الافرار بالحكم الذاتي للشعب الكوردي وثبت ذلك في الدستور العراقي الذي شهد تعديلاً في مادته الثامنة عام ١٩٧٤ حيث اضيفت اليها الفقرة ج التي تنص على ما يلي: تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الکردا بالحكم الذاتي وفقاً لما يحدده القانون^(٤). كذلك تم اصدار قانون الحكم الذاتي لمنطقة كورستان رقم (٣٣) لسنة ١٩٧٤.

والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل ان الحكم الذاتي كان دعماً فرياً لحقوق الانسان في كورستان؟ وهل كان يطمح اليه الشعب الكوردي في التخلص من الاضطهاد القومي والعيش بسعادة وسلام؟.

ميدانياً يمكننا القول بالإيجاب، ولكن فيما يتعلق بمصير الاتفاقية التي كان من المؤمل انها هي التي تمهيد السبيل لتحقيق هذا الهدف، فانها واجهت الكثير من العثرات خلال الفترة التي خطط لتنفيذها بين اذار ١٩٧٤ و ١٩٧٥.

فسبباً مسؤواً توأياهـا، التي أظهرت الايام فيما بعد، لم تكون

طويلة، وهذا النتقال الذي ابتدأه المقاومة الوطنية الكوردية از عز حكومة البعث، التي اعتبرت ذلك وضعًا لا يمكن قبوله، لذا انتهت سياسة الابادة الجماعية (Genocide) ومن ضمنها عمليات الانفال^(١٠).

وعملية الانفال هذه قد مرت بعدة مراحل بدأت في ٢٣ شباط ١٩٨٨

الى ٦ ايلول من نفس العام، والمناطق التي خضعت لتلك العملية: وادي (جافتي) في محافظة السليمانية ومدينة حلباوة ومنطقة (قرادغ) وسهل كرميان (ده شتى كه رميان) ومناطق حوض الزاب الاصغر زى ى بجوووك) والمناطق الجبلية التي تقع شمال سوق اربيل، اي وادي (شقلة) و(رواندوز) واخيراً مناطق بادينان^(١١).

بشكل عام يمكن الاشارة الى اهم انتهاكات حقوق الانسان ضد الشعب الكوردي خلال هذه الحقبة التاريخية بما يلى:

١. تدمير البنية التحتية والاقتصاد الزراعي لكوردستان، كذلك سلب ونهب ممتلكات المدنيين من قبل الحكومة والمليشيات الموالية لها^(١٢).

٢. حملات الاحتجاز والاعتقال العشوائية والترحيل القسري لعشرات الآلاف من العوائل الكوردية^(١٣).

٣. الاستعمال الواسع للأسلحة الكيميائية، وفي هذا المجال تقول (كريستين كوردن)-الطبيبة المختصة في علم الوراثة بجامعة ليفرپول: "ان سكان البالد

معاوية التي كانت معتمدة بين الطرفين، وبدأ القتال مجدداً ولكن في هذه المرة بضراوة أشد، لأن مشروع الحكم الذاتي الذي ارادت الحكومة تطبيقه لم يكن بالمستوى الذي كان يتوقعه الشعب الكوردي ويلبي طموحاته مما اصابه الاحباط وانتابت قيادته الشك في نوايا الحكومة^(٤).

في الواقع ان العراق يعتبر من بين الدول التي وقعت على معظم الاعلانات والاتفاقيات الدولية ومن بينها الاعلان العالمي لحقوق الانسان سنة ١٩٤٨ والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، واتفاقية منع جريمة الابادة الجماعية والمعاقبة عليها وغيرها من الاتفاقيات الدولية. الا انها لم تلتزم بتلك الاتفاقيات، فقد قامت بعملية "احتلال البازارتين" عام ١٩٨٣ والتي كانت ایذاناً باستخدامها على نطاق واسع خلال حملة الانفال. وبغياب الاحتجاجات الدولية ازاء هذا العمل، المذبحة الجماعية، ورغم الجهود الكوردية لايصال المسألة الى الامم المتحدة والحكومات الغربية، شجع ذلك بغداد التي ظنت ان في وسعها حتى القيام بالعمليات الكبيرة دون ان يبدو أي رد فعل معاكس وقد كان البعث صائباً في ظنه^(٥).

هناك حقيقة لا يمكن انكارها وهي ان الشعب الكوردي تاضل ويناضل منذ عشرات السنين من اجل استرداد حقوقه التي اغتصبت من قبل الحكومات المركزية العراقية لسنوات

(٣٨٣٩) قرية ومدينة كوردية- تدمير (١٧٥٧) مدرسة- تدمير (٢٤٥٧) مسجد ومكان ديني- تدمير (٢٧٦) مستشفى في تدمير (٢٠١٧).
 ٦. زرع الألغام في مناطق كثيرة في كورستان، حيث زرع ما يقارب (٢٠) مليون لغم، مما أدى إلى وقوع ضحايا كبيرة من المواطنين (١٨).
 أما بقصد عمليات الانفال فيقول المقرر الخاص لحقوق الإنسان (بان دير شتوبيل): "إن عمليات الانفال كانت محكمة التخطيط والتنفيذ، وقد ادت إلى وفاة واحتقاء آلاف الأسر وتم تدمير آلاف القرى، بما في ذلك الموارد الاقتصادية والممتلكات الثقافية العامة. إن عمليات الانفال التي نفذتها حكومة العراق ضد الشعب الكوردي في العراق هي أحد جرائم الإبادة للجنس البشري ولابد للمجتمع الدولي أن يسارع إلى محاكمة مرتكبي هذه الجرائم" (١٩).
 وجدير بالبيان أن الحكومة العراقية قبيل وخلال الحرب العراقية- الإيرانية قامت بترحيل الآلاف من العوائل العراقية الشيعية (الكوردية والعربية) إلى إيران وسحبت منهم وثائقهم الرسمية التي ثبتت هويتهم العراقية، وكذلك صادرت أموالهم وممتلكاتهم قسراً وبدون تعويض (٢٠).
 ورغم عدم توفر إحصائيات دقيقة حول عدد الذين تم ترحيلهم إلى

الكوردية وخصوصاً بلدة حلنجة تعرضوا للأسلحة الكيميائية في شهر آذار من عام ١٩٨٨ من بينها غاز الخردل وغاز الأعصاب (سارين وتايون VX) وربما عوامل بيولوجية سامة فيها غاز CS قاتل (٧-٥) الاف انسان من مجموع (٨٠) الف واصابة (٣٤) الف شخص اصابات معظمهم خطيرة. وأضافة إلى ذلك ان (٢٠٠) قرية في أنحاء كورستان تعرضت للغازات السامة (٢١).
 ٤. الاعدامات الجماعية واحتفاء عدة الآلاف من المواطنين من غير المسلمين من بينهم اعداد كبيرة من النساء والشيوخ والاطفال، ويقدر عدد الضحايا في عمليات الانفال بـ(١٨٢) الف (٢٢).
 ٥. التدمير الكلي لأكثر من (٣٥٠٠) قرية كوردية والتي دمرت وسويت مع الأرض وسميت تلك العمارة بسياسة (الارض المحروقة). ازيلت بموجبها تقريباً (٨٠٪) من كامل مجموع القرى الكوردية (٢٣).
 وبخصوص تلك الانتهاكات جاء ايضاً في التقرير الذي نشرته بتاريخ ١٩٩٢/٢/١٨ لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إن الحكومة العراقية خلال فترة (١٩٦١-١٩٩١) قامت بـ: تدمير

وللاتفاقيات الدولية التي صادق العوائق عليها^(٢٣).

لذلك ان انكار حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بهذا الشكل فاجعة اجتماعية تؤدي الى الاضطراب الاجتماعي والعنف والصراع السياسي داخل المجتمعات، وان احد الامثلية الرئيسية لوجود القلائل والمشاكيل في معظم بلدان العالم الثالث يرجع الى انتهاك حقوق الإنسان من قبل السلطات الحاكمة فيها وغياب مؤسسات المجتمع المدني للدفاع عن هذه الحقوق^(٢٤).

وعلينا ان لا ننسى ان الحرب العراقية-ال الإيرانية التي دامت ثمان سنوات من ١٩٨٠/٩/٤ إلى ١٩٨٨/٨/٨ وراح ضحيتها مئات الآلاف من المواطنين وكلفت ميزانية الدولة البلايين من الدولارات، هي احدى نتائج وافرارات هضم حقوق الإنسان الكوردي^(٢٥).

فالحكومة المركزية في بغداد ومن اجل الالتفاف على اتفاقية اذار عام ١٩٧٠ اضطررت الى الدخول في اتفاقية مع شاه ايران سميت باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ والتي جاءت أساساً لقمع الحركة الكوردية في كلا البلدين (العراق وإيران)^(٢٦). وعندما اندلعت الثورة الإسلامية في ايران عام ١٩٧٩ وتغير نظام الحكم فيه الغي صدام حسين-الذي أصبح رئيساً للعراق اذاك- تلك الاتفاقية أيضاً، فكان هذا الاجراء سبباً رئيساً لنشوب الحرب العراقية-الإيرانية^(٢٧).

ايران، غير ان التقديرات تشير الى انه يتراوح بين (١٨٠-٢٠٠) ألف، رحلوا على وجبتين احدهما في عام ١٩٧١ والثانية في عام ١٩٨٠. كما ان أكثر من (٦٠٠٠) الاشخاص من الأكراد الشيعة (او الكورد الفيلبين) احتجزوا من قبل السلطات العراقية قبل وبعد ترحيل عوائلهم^(٢٨).

في الواقع ان انتهاكات حقوق الإنسان لم تكن مقصورة على كورستان، فالقرير الذي نشرته المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٧ يشير الى ان حالة حقوق الإنسان في العراق عموماً تميزت بشيوع انتهاكات الحقوق المدنية والسياسية، وفي مقدمتها حرمان الفرد من حقه في الحياة الآمنة والمستقرة، بسبب عمليات الترحيل القسري والاعتقال والتعذيب وحتى الاعدام دون اتهام معن او محاكم قضائية عادلة التي كان من المتوقع ان يرشح لها كل عراقي^(٢٩).

اما انتهاكات السياسة، فيأتي في طليعتها حرمان الفرد من التعبير عن رأيه ومنعه في الاشتراك أو تكوين الجمعيات والاحزاب السياسية، كذلك حرمان المواطنين من المشاركة السياسية في امور الدولة سواء بشكل مباشر او عن طريق اختيار نوابهم الذين يمثلون تمثيلاً صحيحاً، وقد مارست الحكومة تلك انتهاكات في ظل الاحكام العرفية والقرارات الصادرة من مجلس قيادة الثورة والتي كانت في الغالب مخالفه لدستوره

في الأقليم بما فيها إسرائيل. وإن تت Howell إلى (الأسد القوي) الذي يزعج الولايات المتحدة الأمريكية التي غدت القوة المهيمنة على العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي^(٢٩).

على آية حال يتضح مما سبق أن أحد الأسباب الأساسية لما آل إليه وضع العراق من خراب ودمار ومعاناة وحروب هو إهانة حقوق الإنسان بشكل عام، والكوري بشكل خاص، والناجمة عن طبيعة النظام الدكتاتوري الذي وغياب الديمقراطية والتعددية. وبقي لنا أن نقول في نهاية المطاف، أنه رغم المؤامرات التي حكى ضد الشعب الكوري، ورغم تعامل الحكومة العراقية معه بالأسلحة الكيميائية المحظورة دولياً، وانتهاها سياسة الإبادة الجماعية والترحيل والتبعية والتعريب ضده، وغياب مساندة المجتمع الدولي - لغاية التسعينيات من القرن الماضي - عنه وعن قضيته، رغم كل ذلك، لم يتوقف نضال الشعب الكوري من أجل إنهاء الظلم عليه وكسب حقوقه المشروعة، حتى حق شيئاً من ذلك كما هي مقررة في الشريائع والمواثيق السماوية والوضعية، الداخلية والدولية.

المحور الثاني

حالة حقوق الإنسان بعد انتفاضة آذار ١٩٩١

بداية العقد الأخير من القرن العشرين حدثت تحولات في مجال العلاقات الدولية أهمها انتهاء الحرب

وبعد مرور عامين من انتهاء تلك الحرب جاء الاحتلال العراقي للكويت في ٢ آب ١٩٩٠. لقد كان هذا أكبر استهانة بقيم الإنسانية وهدر لحقوق المواطن العراقي، الذي ما أن نجى من حرب مدمرة حتى ابتلى بأخرى ظلماً وعدواناً، لا لشيء إلا لاشياع غرائز (القائد) العدوانية. لقد فسرت هذه الحرب في حينها أن ورائها كانت نتف دوافع اقتصادية وسياسية معاً. فقد بادر بالاحتلال أملاً في الاستفادة من ثروات هذا البلد للاسواع في تحسين أوضاعه الاقتصادية المنهارة بسبب حربه السابقة مع إيران التي كلفت ميزانيته ديانا بمقدار ٨٠ مليار دولار مضافة إليه فوائد الدين المتراكם بما يزيد عن ١٠ مليارات دولار سنوياً.

ومن جهة أخرى، لم يكن العراق راضياً من سياسة الكويت النفطية لقيام الأخيرة بزيادة صادراتها، الأمر الذي أدى إلى تخفيض أسعار النفط في السوق العالمية، وهو يعني أضعاف قدرة العراق على سداد ديونه وأضعاف مركزه الاقتصادي في العالم، لذا وجد العراق أن احتلاله للكويت - الدولة النفطية - يؤدي إلى إنقاذه من المشاكل الاقتصادية ويحسن من وضعه الاقتصادي^(٣٠).

أما السبب السياسي لهذا الغزو فيتمثل في تطلع الحكومة العراقية إلى أن تغدو القوة الأكثر شوكراً والتي لا تقهق في المنطقة، وأن لا تجد حولها من ينافسها ويتحداها من دول الجوار

للشعب الكورديستاني خارج الوطن والتي حرّكت الضمير والوجدان العالمي، مما دفع بمجلس الامن الدولي التابع للأمم المتحدة إلى اصدار قراره المرقم (٦٨٨) في نيسان ١٩٩١، الذي تتّناول انتهاكات حقوق الكورد وحقوق بقية المواطنين العراقيين، معتبراً اياها تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وأكد هذا القرار على ضرورة احترام الحقوق السياسية والمدنية لجميع المواطنين، وتلك هي المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة يجري فيها التحدث عن الحقوق الكوردية بمثيل هذا الوضوح والصرامة^(٢٠).

وفي التاسع عشر من شهر أيار عام ١٩٩٢ توجّه شعب كوردستان لأول مرة من تاريخه إلى صناديق الاقتراع لانتخاب مندوبيه^(٢١). والانتقال من الشرعية الثورية المتمثّلة بالجبهة الكورديستانية إلى شرعية وضع المؤسسات البرلمانية والسياسية التي يحكمها منطق القانون، وفي ٤/٧/١٩٩٢ تشكّلت أول حكومة في إقليم كوردستان، وقد جاءت هذه الاجراءات بمثابة رد فعل للفراغ الإداري السياسي الذي خلفه للقرار الحكومي المركزي بسحب الإدارات والكوادر الوظيفية العاملة في المنطقة الكوردية.

وهكذا يعيش الشعب الكوردي منذ عام ١٩٩١ في ظل تجربة فريدة لا سابقة لها في تاريخه المعاصر. ولاشك أن الوضاع السياسي والإدارية في كوردستان قد تغيرت بعد انتخابات عام

الباردة بين المعسكرين الغربي ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية، والشوفي ممثلاً بالاتحاد السوفيتي السابق، واندلاع حرب الخليج الثانية على أثر احتلال الكويت في آب عام ١٩٩٠ من قبل العراق. هذه التغييرات أثارت ودرجات منتوّطة على الوضاع الداخليّة لبعض الدول ومنها العراق.

ومن الجدير بالذكر أن الجماعات القومية والدينية وغيرها في العراق (كالكورد والشيعة الذين كانوا مضطهدّين على يد النظام) حافظت على وجودها ضد كل المحاولات التي استهدفت التخلّي عنها ومن حقوقها، وفي نفس الوقت كانت تسعى إلى اظهار سخطها واستيائها من النظام القائم في بغداد كلما وجدت مناسبة لذلك، تعبر فيها عن موافقها ومشاعرها تجاه هذا النظام.

من هنا كان الخذلان الذي اصاب الجيش العراقي جراء حرب الخليج الثانية وانهال قواه، فرصة أمل الشعب الكوردي للتغيير عن هذا السخط وأملًا في التخلص من ظلمه باعلان انتفاضته الشعبية في كوردستان في آذار عام ١٩٩١ جنباً إلى جنب مع انتفاضة ابناء الوسط والجنوب في العراق.

ولكن خروج بقايا الجيش العراقي المنكسر من الكويت ودخوله أرض الوطن مكنته القوات العراقية المتقدّمة من صد الانتفاضة وأخمادها في الجنوب أولاً ثم كوردستان ثانياً، الامر الذي ادى إلى الهجرة المليونية

٤. قانون الاحزاب لإقليم كوردستان العراق رقم (١٧) لسنة ١٩٩٣.
٥. قانون الجمعيات لإقليم كوردستان العراق رقم (١٨) لسنة ١٩٩٣.
٦. قانون المطبوّعات لإقليم كوردستان العراق رقم (١٠) لسنة ١٩٩٣.
- اما بخصوص اهم القرارات الصادرة من البرلمان الكورديستاني فنذكر منها:
١. قرار بيان الاتحاد الفيدرالي رقم (٢٢) الصادر في ١٠/٤/١٩٩٢.
 ٢. قرار رقم (٢٣) الصادر في ١٠/٧/١٩٩٢ القاضي باستمرار سلطات الاقليات بممارسة الصلاحيات الفيدرالية.
 ٣. قرار رقم (٣٠) الصادر في ١١/١١/١٩٩٢ المعنى بالغاء المحكمة العليا للثورة.
- ومما يؤسف له ان قضية حقوق الانسان في كوردستان قد واجهت مازقًا فطرياً بين اعوام (١٩٩٤-١٩٩٧) بسبب ظروف الاقتتال الداخلي بين القبائل الكوردية المختلفة، والتي نجم عنها خسائر بشريّة لا يستهان بها^(٢٤).
- علاوة على ذلك فإن هذه الاوضاع المأساوية، كانت الحق، كما يقول الدكتور محمد عمر مولود: "خسائر مادية جسيمة بالمؤسسات الحكومية وبميزانية الاقليم، كما اسفرت تلك الاحداث عن تعطيل جلسات البرلمان لمدة طويلة نسبياً، الامر الذي اصاب المواطنين بخيبة امل مريرة

١٩٩٢، حيث اوجدت الانتخابات مؤسسات شرعية معترف بها، واقامت التعديلية الحزبية والسياسية وسمحت بحرية التعبير عن الرأي وحرية الاعلام. وكانت الحكومة منذ تشكيلها على ضرورة حماية حقوق الانسان، وفي ظل هذه الوضاع السياسية تشكلت العديد من الجمعيات والمنظمات للدفاع عن حقوق الانسان، ومن بينها منظمة حقوق الانسان التي تأسست في ١٢/١١/١٩٩١ وفتحت لها فروع في اربيل والسلطانية ودهوك، وغيرها من المنظمات والجمعيات للدفاع عن حقوق المرأة وحقوق الطفل والمعاقين وغيرهم^(٢٥).

وغمي عن الذكر ان المجلس الوطني الكورديستاني اصدر جملة من القرارات والقوانين التي تؤكد على الاهتمام بالعملية التيمقراطية والتعددية الحزبية في كوردستان، ومن تلك القرارات والقوانين التي وجدت غالبيتها طريقها الى التطبيق على ارض الواقع:-

١. القوانين الخاصة بوزارات حكومة الاقليم البالغ عددها (١٥) وزارة، وقد صدرت بين عامي (١٩٩٢-١٩٩٣).
٢. قانون السلطة القضائية رقم (١٤) لسنة ١٩٩٢.
٣. قانون حماية الاجانب والعاملين من منظمات الامم المتحدة والمنظمات الإنسانية في اقليم كوردستان العراق رقم (٦) لسنة ١٩٩٢.

الوطني الكورديستاني، وهي صيغة فرضتها الظروف السياسية التي رافقَت عملية الانتخابات، كان لا بد من القبول بها تحت وطأة تلك الظروف والمممة الدولية التي أكسيتها مبادرة الانتخابات. لقد اسفلت عملية توزيع المقاعد البرلمانية مناصفة بين الحزبين المذكورين، عن قبول قياداتها السياسية مكرهة إلى توزيع المسؤوليات والمقاعد الحكومية مناصفة أيضاً. وبهذا الصدد يقول الدكتور محمد احسان: "حضرت جميع المرافق الإدارية لهذه القاعدة الصارمة والغربية مما جعل الكثير من الكفاءات خارج حلبة التناقض الشريفي على الوظائف".^(٣٧)

ولاشك ان تجربة خمسين مقابل خمسين قد ثبتت فشلها وعدم قدرتها على صهر تلك الحالات ضمن وحدة السوية البرلمانية الجديدة، مما دفع بالقيادات السياسية إلى هجرها وعدم العودة إليها مجدداً بسبب نتائجها السلبية الكبيرة على المجتمع الكورديستاني في جميع الميادين، مع أنها تضمنت دروساً بلغة يمكن أن يستفيد منها في المستقبل لاغناء العملية الديمقراطيّة في إقليم كوردستان العراق.^(٣٨)

ورغم العراقيل العديدة التي واجهت قضية حقوق الإنسان في التطبيق، فإن الكيان السياسي في الأقليم استطاع أن يحافظ على وجوده وديمونته. وما يبعث الأمل والسوور في قلوب ابناء هذه المنطقة هو

خشية من ضياع هذه الفرصة التاريخية التي توفرت لشعبنا من حكم نفسه بنفسه..^(٣٩)

كما ان عدم الاستقرار السياسي الذي نجم عن تلك الظروف قد اعطى فرصة سانحة لبعض الدول الاقليمية المجاورة لكوردستان من اجل التدخل غير الشرعي في شؤونه وتمرير مخططاته من اجل اضعافه ودب الخلاف والفرقة بين صفوف الشعب الكوردي، وهذا التدخل في الشؤون الداخلية جاء ضمن سياق ما يعرف بسياسة (فرق تسد) والتي كانت تستهدف في النهاية إلى زعزعة وأضعاف نفسية المواطنون الكوردي وأيمانه المطلق بشرعية قضيته وبصدق قدرته على مواجهة مطالبات الحياة السياسية بمفرده، والاستقلال بمسيرته السياسية كباقي الشعوب الأخرى في المنطقة وفي العالم.^(٤٠)

وقد ساءمت الوضاع الاقتصادية والاجتماعية بسبب الاقتتال الداخلي، وكذلك نتيجة الحصار الدولي على العراق عموماً والحصار المركزي على إقليم كوردستان خصوصاً، مما كان لها اثر سلبي على أوضاع حقوق الإنسان بالاخص في تلك الفترة.

في الواقع ان عملية المترافقه (خمسين مقابل خمسين) في تشكيلاً الحكومة والبرلمان عكست شكلاً من اشكال المسامرات والصفقات السياسية بين القصبيين الرئيسيين، وهوما الحزب الديمقراطي الكورديستاني والاتحاد

و هذه الحقائق جاءت على لسان اصدقاء شعب الكوردي من الاجانب حينما زاروا كورستان، وفي هذا الصدد يقول "زون لووي كلس" ، الذي زار كورستان بمناسبة انعقاد انتخابات مجالس البلديات، وقد علق بهذه المناسبة قائلاً: "حينما اعود الى فرنسا اقول للشعب الفرنسي بأن هنالك تجربة ديمقراطية فياقليم كورستان العراق" ^(١) . ويقول المثقف والاديب العراقي (فاضل العزاوي)، الذي زار اقليم كورستان بمناسبة انعقاد مهرجان متوية الجواهري، "... وبرغم الاشكالات التي رافق التجربة، والتي ادت الى اهتزازها نوعاً ما في انتشار جماهير الكورد والجماهير العراقية معاً، فإنها استجابت الى شروطها الموضوعية الخاصة، والمتمثلة في تطبيقاتها العملية، حيث الانتخابات البرلمانية، والتجربة الحزبية. واصدار الصحف واقرار اتفاقية السلام في وشنطن وانقرة واستقبال الوضاع على النحو الذي ذراه اليوم" ، ويقول ايضاً: "انه العراق الذي نعمناه" ^(٢) . كما ان المسيدة (دانيل ميتران) ^(٣) ، تقول: "انا اعتقد ان الكورد حاولوا بأنفسهم تأسيس هذه التجربة الديمقراطية.. لا استطيع ان اقول شيئاً عن مستقبل الشرق الاوسط ولكن الذي يسرني ان ابلغكم به هو ان ما رأيته هنا في كورستان سيصبح املاً لتشييد الديمقراطية في المنطقة" ^(٤) .

اجتيازهم محلة الاقتتال الداخلي بين الحزبين الرئيين الذي اقتضى الطرفان بضرورة تبنيه والعودة الى طاولة المفاوضات وحل الخلافات بالحوار والنقاش وعلى اساس مبدأ نكران الذات وترك المصلحة الحزبية الضيقة لصالح قضية ومصلحة اعم واشمل وهي قضية الشعب الكوردي التي تتطلع اليها جميع الشرائح الاجتماعية داخل الوطن وخارجها من ابناء الشعب واصدقائه.

وعنى عن البيان ان هذه التجربة وخلال اعوامها المنصرمة وحتى الان قد حققت انجازات كبيرة وعلى مختلف الاصعدة ومنها التقدم الذي حصل في مجال التربية والتعليم العالي والصحة والاعمار، كذلك في مجال الحريات السياسية والاعلام وتشكيل الجمعيات والنقابات ^(٥) .

وقد تم استحداث وزارة حقوق الانسان التي من مهامها نشر ثقافة حقوق الانسان وتوسيع المواطنين، ومراقبة ملائمة التشريعات الوطنية لمبادئ حقوق الانسان، واعداد التقارير السنوية للصورة الحقيقة لحالة حقوق الانسان، وتقديم المشورة والرأي الى الجهات الرسمية وغير الرسمية في الاقليم فيما يتعلق بشؤون حقوق الانسان وغيرها من المهام ^(٦) .

والجدير باللاحظة ان احد العوامل الاساسية في تحقيق هذه الانجازات هو عودة السلم والاستقرار لأن التنمية بابعادها المختلفة لا تتحقق في اجواء مشحونة بالصراعات والحروب.

خلال قراره المرقم (١٩٩) الصادر في ٢٠٠١/٩/٦ من مجلس قيادة الثورة^(١٧) أبغى على هذه العملية الشوفينية صفة قانونية^(١٨).

ومما لا شك فيه أن الإنسان حينما يولد، تولد معه حريته، ثم إن التعديدية الموجودة سواء كانت تعديدية قومية أو لغوية أو دينية أو طائفية هي سمة من سمات الخالق، حيث يقول الله تبارك وتعالى في القرآن الكريم: (بِاِيَّاهَا النَّاسُ انا خلقناك من ذكر وانثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله انتم اتقاكم ان الله عليم بخبير)^(١٩). لذلك فليس من المعقول ان يقوم المخلوق بمحاربة ذلك، فالاعمال الشوفينية التي مارسها النظام السابق- من ضمنها القرار المذكور- ينتهك الادمية الانسان وهي محاولة تهدف الى صهر القومية وانهاء وجودها الاجتماعي وتؤدي الى الاصابة للاخوة التاريخية بين الكورد والعرب وغيرهما من القوميات الموجودة في العراق.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي اجريناها عن اوضاع حقوق الانسان في اقليم كوردستان يمكننا الاشارة الى بعض الملاحظات:

ان مسيرة حقوق الانسان الكورديستاني قد لاقت نكسات شديدة على ايدي الحكم الظالمين المتعاقبين على دفة الحكم في العراق، ولكن منذ العقد الاخير من القرن العشرين وتحديداً منذ عام ١٩٩١، طرأ عليها

وطالما نتحدث عن حالة حقوق الانسان في اقليم كوردستان العراق، ينبغي ان نذكر ان مساحة كبيرة من هذا الاقليم ظلت بعد انتفاضة ١٩٩١ تحت سيطرة حكومة البعث المخلوعة كمدينة كركوك وخانقين ومندلي والشيخان ومناطق مخمور وسهول (كندينازه وقراج).

وفي معظم هذه المناطق مارست الحكومة العراقية السابقة اخطر انتهاك لحقوق الانسان الا وهو انتهاج سياسة التبعيـث والتعرـيب والترحـيل. فمنذ عام ١٩٩١ الى ٢٠٠٣ طرد النظام ما يقارب (٢٠٠) الف كوردي الى المناطق الخاضعة لادارة حكومة اقليم كوردستان العراق^(٢٠).

وعليه فلم يسمح النظام للمواطنين من الكورد والتركمان في مدينة كركوك بالتصـرف بممتلكـاتهم بحرية كما يـتبـغيـ، وقد حرموا من بنـاء او شـراء العـقـارات كما اـجـبرـ اـولـئـكـ الذين يـملـكونـهاـ وـيـرـغـبونـ فيـ بـيعـهاـ علىـ بـيعـهاـ لمـشـترـ عـربـيـ الاـصـلـ، اـضـافـةـ الىـ ذلكـ تمـ توـزيـعـ اـراضـيـ زـرـاعـيـ شـاسـعـةـ مـملـكـةـ لـلكـورـدـ عـلـىـ غـيرـ مـسـاحـيـهاـ، فـعـلـىـ سـيـبـلـ المـثـالـ وـلـيـسـ الحـصـرـ تـمـ خـلالـ سـنـوـاتـ ١٩٨٥ـ ٢٠٠٢ـ الاسـتـيـلاءـ عـلـىـ ماـ يـقـارـبـ (٢٠٠٢ـ ١٩٨٥ـ) دونـماـ تـابـعاـ لـقـضـاءـ مـخـمورـ لـهـذـاـ الغـرضـ^(٢١). كما جـرىـ تـغـيـيرـ اـسـمـاءـ العـدـيدـ مـنـ المـحـالـ وـالـقـرـىـ الـكـورـديـةـ، عـلـاـوةـ عـلـىـ هـذـاـ، فـانـ النـظـامـ السـابـقـ قدـ مـارـسـ سـيـاسـةـ التـعرـيبـ العـرـقـيـ مـنـذـ فـتـرةـ طـوـيـلةـ، الاـ اـنـهـ مـنـ

وتركمانية وأشورية وكلدانية ذات طابع ديني تناهيك عن طابعها العلماني. ومنذ اكثير من عشر سنوات وحركة الصحافة والاعلام الحر تزايده وكانت ولازال تسهم وسائلها المتعددة في تكوين وبلورة رأى عام شعبي حول القضايا الساخنة التي تسهم المواطنون الكوردي وقد تميزت بتنوع وتعدد مصادرها الفكرية والسياسية وموضوعية الاراء المطروحة فيها الى حد كبير رغم ارتباطها السياسية.

كل هذه الاشطة والمظاهر تعبر عن حقيقة مفادها ان حالة حقوق الانسان في كورديستان العراق بعد التسعينات من القرن العشرين قد تحسنت كثيراً وخدمت سكان المنطقة، ولكن هذا لا يعني انها لم تعانى مخاطر محلية واجنبية، حيث رغم الارتفاع الشديد الذي شهدته فقد اواجهت عثرات عديدة، كانت تتصف بمحضامين هذه الحقوق وتفرغها من محتواها.

مع كل ذلك فان التجربة رغم حداثتها ورغم مواجهتها للمخاطر فقد سجلت تحولاً كبيراً في مسار الديمقراطية ليس في العراق فحسب، وإنما على صعيد المنطقة ياسرها في وقت كان العراق يحكم من قبل اشوس طاغية شهده العالم.

تحسن كسي ونوعي ملحوظين على صعيد الممارسة الواقع باتجاه تمهيد المستلزمات وظروف افضل امام المواطنين لممارستها والتمتع بها، حيث من الاقليم يتحولات سياسية هامة الانقاضية الشعبية العامة وفي قيام ادارة كوردية محلية كرد فعل على الفراغ السياسي والاداري الذي الحقه قرار الحكومة سحب المؤسسات والموظفين فيه.

يمكن للمرء ان يلحظ العديد من الاشطة السياسية مورست وازالت، في الاقليم عقب عملية التغيير هذه والتي تعكس طابعاً شعرياً ذو اراده مستقلة تعبر عن ديمقراطية حقيقة وترسخ مبادئ حقوق الانسان، تتمثل باجراء انتخابات محلية وانشاء حكومة محلية نجحت الى حد كبير في ادارة شؤون ابناء المنطقة سياسياً واقتصادياً، وان تقل صوتها الى المحافل الدولية والاقليمية.

علاوة على هذا وذلك في هناك حركة فكرية تتضمن طابعاً تنويعياً العديد من مؤسسات المجتمع المدني من المنظمات والمنتديات ومراکز البحث والنشر والدراسات المتخصصة بالجانب الحضاري والتقافي للمجتمع الكوردي، كما ان هناك دوراً متزايداً في الاسلحة السياسية المحلية للعديد من الاحزاب والتنظيمات السياسية ذات الاتجاهات والاصول المختلفة والمعبرة عن انتتماءات وطنية متعددة، حيث تعمل الى جانب التنظيمات التي تمثل الشعب الكوردي هناك تنظيمات عربية

ملاحق الدراسة

الملحق رقم ١

جمهورية العراق

مجلس قيادة الثورة

رقم القرار ١٩٩

تاریخ القرار ٢٣/٣/١٤٢٢ هـ ٢٠٠٣/٥/٦

قرار

نقرأ لوجود حالات موروثة في سجلات فترة الحكم العثماني للعراق ومن أجل اعطاء العراقي حق اختيار قوميته .. وانسجاماً مع سيادتنا حرب العصت العربي الاشتراكي في ان العربي هو من عاش في الوطن العربي وتتكلم اللغة العربية واختار العرب قومية له واستناداً إلى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور

قرر مجلس قيادة الثورة ما ياتي

أولاً - لكل عراقي أمة ثانية عشرة من العص المحقق في طلب تغيير قوميته إلى القومية العربية
ثانياً - يقدم طلب تغيير القومية إلى دائرة الجنسية والأحوال المدنية المسجل فيها الشخص
ثالثاً - بيت مدير الجنسية والأحوال المدنية في المحافظة في الطلب خلال ٦٠ يوماً من تاريخ
تقديمه

رابعاً - يثبت قرار تغيير القومية في السجل المدني، ويتحدد أساساً لتعديل جميع المجالات
والوثائق الرسمية الأخرى

خامساً - يصدر وزير الداخلية تعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القرار
سادساً - يتفق هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

مصنف القرار منقول من المجلة العراقية لحقوق الإنسان، العدد الخامس، كانون الثاني ٢٠٠٢،
صف ٣٣

ملحق رقم ٢

بيان أعلان الاتحاد الفيدرالي*

عندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، تطاعت الأمة الكوردية خسائر الأعداء الرازحة تحت تحكم العثماني، إلى إقامة دينار خاص بها تكون سيدة نفسها. ولكن شباب المصايف والشيوخ الكوبيون المتضررة في تلك الحرب المالية المقاييس الحن والمرنة، لأن مخبر هذه الأمة الغرفة من خطها المضطرب في الاستقلال قضى. من هنا قسمت بين خمسة كيانات معاوقة رغم استثناءات وثغرات هذه الأمة المظلومة. ورغم انتراف المصالح ٦٦ و٤٦ من النسبة المراسع من معاهدة سيفر ١٩٣٠، يحق الأمة الكوردية في حكم ذاتي يتبعون خلار سرت في الاستقلال عام ثورة كوردية تضم جميع أجزاء كوردستان بضمها كوردستان الجنوبية التي نفت فيما بعد وفدت تابعهم الدولة العثمانية ككوردستان العراق. إن شاء سكانها الائتمان في تلك الدولة المستنقعة، إلا أن تلك الأطماع امتهنت في معاهدة ثوران الصحفة بتاريخ ٢٤ تموز ١٩٣٣ لم تتحقق ولاية الموصل بالعراق في ١٦ تكالون الأول ١٩٣٥ (المئستة ٣٧)، بالرغم من أن المحتلة المشككية من قبل مעצמה الأمم كانت قد فرطت في جن ٥٤ من تقريرها بأن «خطاف الوضع السكاني تشهد إلى الانصراف يائلاً بوله كوردية مسلكها لأن الكورد يشكلون جنحة الشأن ٨٧، السكان»؛ وكانت محبة الأمم راثةً، وتمنع الكورد سكانهم في الإدارة والعدلة والمؤسسات الفقهية كلها، وإن ثورة الشعب في كوردستان الجنوبية طيابه الشيش محمود العالى واعتراض الحكومة البريتانية به حكمدار، السيرة الأولى في سنة ١٩١٩ وللنيرة الثانية في سنة ١٩٢٢؛ فإن هذا الخبر من كوردستان قد الحق قسراً وبالقضاء من برادة سكانه بالدولة انحرافية عديدة التكوين وقد حاولت حكومة صاحب البلاطة البريتانية ملائكة الشعب الكوردي عندما تحدث مع الحكومة العراقية — وهي تحت الانتداب الإنجليزى — وعدها محبته مصريدهم الرسمى المشترك الذى يعترف بحق الكورد الذين يعيشون داخل حدود العراق في إقامة حكومة كوردية ضمن هذه الحدود، وتأمل الحكومتان أن العناصر الكوردية على اختلافها ستتوصل إلى التفاهم فيما بينها حول المشكل الذى ترتفع إلى تفاصيل تلك الحكومة وحوال الحدود التي ترغب أن تتدلى إليها وإن يوصلوا سفراءً سوريين شرعي صلاحيات إلى بغداد لتقدير في العلاقات الاقتصادية والسياسية مع حكومة صاحب البلاطة البريتانية والحكومة العراقية، ولكن هذه المواجهة بقيت حبراً على ورق.

وهنـما قـيل إنـتمـامـاً عـراقـاً إـلىـ عـصـبةـ الـأـمـمـ فيـ ١٩٣٢/١٠/٣ـ عـلـىـ ذـكـرـ القـبـولـ عـنـ شـبـودـ تـأـيـيدـ العـراقـ بـالـنـزـائـاتـ وـضـعـلـهـ مـصـبـةـ الـأـمـمـ، تـلـكـ هـيـ الـأـقـرـاءـاتـ ثـاتـ الـأـهـتمـامـ بـالـأـهـتمـامـ بـالـنـوـرـةـ فيـ السـيـرـةـ

السنة العدد السادس والعشرين لإقليم كوردستان العراق، رقم ٢٢٠، بتاريخ ١٩٩٦/١٠/٦.

احترام العراق الحقوق الإنسانية والثقافية والإدارية للكورد والأقليات القاطنين في الوبية - الموصل - أربيل - كركوك والسلفياتية وهذا تصريح لا زال مساري المقصود إن نكلت حقوق والتزامات عصبة الأمم الشاملة عن المعاهدات والاتفاقيات والقتارات بعد حل تلك العصبة إلى هيئة الأمم المتحدة وذلك بموجب انقرار الآخرين لمجلس عصبة الأمم في ١٩٦٣/١٩٦٧، وقضت المادة ١٦٢ من ذلك التصريح بوجوب تأييد العراق ببنوده وعدم مخالفتها بموجب أي قانون داخلي وعدم جواز تعديها إلا بمحض توافق بين العراق ومجلس عصبة الأمم وبالذريعة الأصولات. كما تتضح المنازعات حول تفسير بنود التصريح إلى حكم محكمة العدل الدولية الدائمة.

وهكذا فإن استقلال العراق ووحدة إراضيه هو وعيتين باحترام العراق لبنيوته ذلك التصريح ولكن الحكومات العراقية المتعاقبة بخرقت بذلك مسارات تلك الالتزامات وثبتت ذلك الطريق بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٩ في ١٩٦٩/٦٩ وبقرار لجنة حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة ١٤٠ رقم القرار ٧١١ في ١٩٦٣/٥ في تاريخ شعبنا الكوردي في العراق يوافق بالاستفتاء والثورة، وفي ١١ أيلول ١٩٦١ امتنشق هذا الشعب بقيادة الزعيم الحشد شعبنا رئيس المجلس العسكري شعبنا شهري يمد أن نكلت حركة عصبة الكورد فاسدة بروغونتها وبكلشت بالمادة الثالثة من الدستور المؤقت الصادر بعد ثورة ١١ شهور ١٩٤٦ والتي اعتبرت العرب والكورد شركاء في الوطن العراقي. فكانت ثورة قوية جسدت مطالب شعبنا وتطلعاته المشروعة متوجهة ذلك بالتفاصيل ١٩٧٠ التي انتاريكية وإقرار الحكم الذاتي للشعب الكوردي وتشتيته في الدستور المؤقت وإن لم تلتزم الحكومة العراقية بتنفيذ تدوينها بما يتسم ويعطيها وروح تلك الاتفاقية ورميمها من الاستفادة المؤقتة في عام ١٩٧٢ على إثر مؤازرة دولية أدت إلى توقيع التفاهم التهران، ياع فيها مقدم حسين جبران من أرض العراق لقاءً مع الثورة الكوردية، فإن شعبنا الأسر سرغاً ما استanco تورته وواصل تحالفه ليثبت للعالم أجمع أنه شعب أبي لا يغير لقد نحن ميشان عصبة الأمم المتحدة نعم جواز حرمان الإنسان من التمتع بحقوقه الأساسية ويكرامة الفرد وقدره وما لربيل وأنسناه والأمم كبيرة ومسايرها من حقوق متساوية - ديناجة المصيّق (التفاهم) - كما نصت الفقرة ٢ من الفصل الأول على ((إلاسة العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام العهد الذي يلتزم بالمساواة في المطريق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها - وتأكيد حق الشعوب في تقرير مصيرها بشكل اوضح في الفقرة الأولى من المادة الأولى من العهدين الدوليين الخاصين ((بالحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وبرide بالحقوق المدنية والسياسية))، الصادرين عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٦٦، والمذمتين التضم إلبيها للعربي في ١٩٧٦/٦/٢٥ حيث أكملنا (الحق صريح الشعب في تقرير مصيرها وجواز تقرير مركبة العصامي) ولهن حددت المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة العيادي التي تعدل هذه الهيئة وفقها لتحقيق نغايانها جعلت شماع اغضنه - هيئة الأمم المتحدة بالحقوق والامميات - وبعدها اخراج السياسة ووحدة الأرضي - المترتبة بها موجب الميثاق، مرهنتا بوفاء الاغضنه بالالتزامات المترتبة عليهم وظل ذلك المستثنى

ولو استصرخنا سلوك الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تأميم الدولة العراقية عام ١٩٦١، ورددت أن تنحى الشعب الكوردي لوحدتنا أن أبزر سمة الملك المملوك هو القمع والاضطهاد والتشريد.

والضرمان من لبيست الحقوق الإنسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية بـ«وحتى الحق في الحياة» فما يملك عن الضرمان من الحقوق الأساسية وقد حصل ذلك بوتيرة — تصاعدت بشكل منتظم بحسب تسلق الدمار الفرع والمصرخ والمطربة والديورات بمنطقة للبيطر، وتوجهت الحكومة العراقية لإنها الإجرامية بابطاع حملة إبادة لم تشهد البشرية غير تاريدها الطفول لها مثيلاً من ذلك:

- ١- إنقاء القبض في ليلة Tuesday على أكثر من ثمانية آلاف مريض من المبارزتين في سنة ١٩٥٣ لا يدرى لهم صير حتى الآن.
- ٢- إبعاد أكثر من ثلاثة ألف من الكورد الفيليين إلى خارج العراق خلال سنة ١٩٧٠ - ١٩٧١ ومن ثم إطاح القبض على أكثر من سبعة آلاف وخمسين من شبابهم لم يعثر لهم على التردد إلا.
- ٣- إبادة أكثر من خمسة آلاف امرأة و طفل وشيخ مري بالأسلحة الكيميائية والغازات السامة في مدينة جنوبية الشهيرة يوم ١٩٨٨.٣.٦ واعتاد آخر في ماليسان وبهدستان وكرمان وغورغان وغيرها من مساقط هورستان
- ٤- حملة همجية تناورت كل الأرجاء القياسية في التلسم والتغسّف والوحشية فيما سميت بعمليات الأمفال العسكرية الصبيحة راجح ضحيتها أكثر من مائة وثمانين ألف مري كانوا ضحايا التعذيب والتجويع والاختفاء والقتل الجماعي للأحياء.
- ٥- تدمير تكقر من ٥٥% قرية تكقر الأولى من ١٠% من ريف كوردستان هنا ولم يخرج من القمع إلا نداء الأقلية العرقية كبارستان والآشوريين ويهود وحسن عزام حبيب في جرائم ضد الإنسانية وفقاً لقواعد القانون الدولي وعلى أيام حال دن حكومات العالم الصامتة لفرمان طهوان تكميم تلك الهرات المتشعة لم تستطع أن تكتت صبية شعورها وتنزع تحفظها وهي شري على شاشات التلفزيون مأساة الهجرة الجماعية القياسية في عددها وفي أهواها ليتصاير إنما تكون هذه الانتهاكات الجديدة في ربيع عام ١٩٩١ وهكذا دخل العالم ولمرة الأولى بعد معايدة سيفر كلمة عذاب ثانية يحقق الكوردية بصفتها مصدر القرار رقم ٦٨٨ لل مجلس الأمن الذي أدان بتصريح العبرة قضم الكورد وسايقتهم من إقامة منطقة امنة في جزء من كورستان العراق واتهمهم بمحنة الكورد ضد اعتمادات المحظوظ العراقي

لقد كان شعيباً يعبر عن حسن نيته وصفاته سريته في قوله لكل بادرة حل سلمي للمشكلة، رفضَ عبس الالم وال manusi وحصلات الایساده التي تعرض لها مفاوضات ١٩٦٣ وبينما ١٩٦٣/١٩٦٤ و مفاوضات ١٩٨٤ والعديد من المبادرات والمحاولات التي بذلت للوصول إلى حل سلمي مع النظام، ولكن حسن نية شعيباً كان يقابل في كل الأحوال بالغدر والخطف والتعذيب والقتل من الانتهاكات الموقعة من جانب الأنظمة العرقية المختلفة. وأخر تجربة في هذه الصدد كانت مفاوضات عام ١٩٩٩ حيث أن النظام العراقي تتصل من وعواده التي رافقت مذبحة المفاوضات تم صفيحت الإدارات الحكومية وفرضت حصاراً اقتصادياً على كورستان بما استطاع شخصياً إلى إجراء انتهاكات جنائية حرة بقرار من الجهة الكورستانية لسلطة الأمر الواقع (De jure)، لذلك، فلدت تلك الانتهاكات بمصررة رائدة يوم ١٩٩٣.٥.٩ انقض فيها شعيباً في المساقط المضطربة من كورستان ممثلية مصرة تامة في المجلس الوطني الكورستاني. ثم شكلت أول حكومة لإقليم كورستان حازت على كلة المجلس المذكور. لعل «الفراغ الإداري» في الأقبية في ١٩٩٢.٧.٥ لقد نص

القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ (قانون المجلس الوطني لكوردستان العراق)، في الفقرة (٢) من المادة ٥٦: من مهام المجلس «... بيت في المسائل المصيرية لشعب كوردستان العراق وتحديد العلاقة القانونية مع السلطة المركزية ولسيادة الوحدة الوطنية للعراق وتعزيزها وحفظها لعلاقات الإخاء التاريخي بين المثقفين العرب والكورديين والذكور ديمومتها وترسيخ صورتها واتساعها مع الفرار الذي أجمعه عليه المعاشرة العراقية في قبلياً وكوردستان العراق ولكن فيه المعاشرة التاريخي الذي يقر لشعب الكوردي حتى في تقرير مصيره ضمن المصانع المشتركة للشعوبين السفيطين العربي والكوردي وانتحقق القومية والثقافية والإدارية للتراكمان والأشوريين وطمأنة سائر إثنهم في الحقوق والواجبات وإنقر بذلك مستقريراً لها في المجلس الوطني لكوردستان العراق بمارعن نهاية عن شعب كوردستان العراق مهمته في ذلك المحدد ورقة الثابت وفقاً لنهجه والمواافق الدوافية المشار إليها. في تقرير المصير علقت به لور بالاشتراك تقرير مصيره وتحديد علاقت القانونية مع السلطة المركزية، في هذه المرحلة من تاريخه، على أحد من الاتحاد الديمقراطي ضمن عراق ديمقراطي برلماني يؤمن بنظام تحالف الأحزاب وبختاره حقوق الإنسان التي تختلف بها في النهود والمواافق الدوالية.

المجلس الوطني لكوردستان العراق
أربيل - ٤٠٠٩٩٣

القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ (قانون المجلس الوطني لكوردستان العراق)، في الفقرة (٢) من المادة ٢٦ من مهام المجلس «... المت في المسائل المصيرية لشعب كوردستان العراق وتحديد العلاقة القانونية مع السلطة المركزية والمساواة الوجة الوطنية للعراق وتعزيزها وحفظها لعلاقات الإيجاد التاريخي بين التشعبين الشقيقين العربي والتوردي ولطمأن ديمومتها وترسيخ صرحها واتساعها مع القرار الذي اجحصت عليه المحارضة العراقية في قبيشا وكوردستان العراق وتكون فيه المبدأ القانوني الذي يطرد للشعب التوردي حتى في تقرير مصيره ضمن المصانع المشتركة للتشعبين التشيقيفين العربي والتوردي والحقوق القومية والثقافية والإدارية للتركمان والأشوريين وطمأن سائر إيجاد في الحقوق والواجبات واقرر ذلك دستورياً

فيما هو المجلس الوطني لكوردستان العراق يمارس نياته عن شعب كوردستان العراق مهمته في هذا الصدد رحمة الثابت وفقاً لتفاهه والمواثيق الدولية السائرة بها. في تقرير المصير عملت به قوى بالإنصاف تقرير مصيره وتحديد علاقت التشعبين القانونية مع السلطة المركزية، في هذه المرحلة من تاريخه، على أساس الاتحاد الفيدرالي ضمن عراق ديمقراطي برلماني يؤمن بتنظيم تحالف الأحزاب وبذاته يحقق الإنسان المعرفة بها في المفهود والمواضيق الدراسية

المجلس الوطني لكوردستان العراق
أربيل ٢٠٠٣

الهوامش

- (١) اقليم كوردستان هو ذلك الجزء من العراق الذي يسكنه الكورد بصفة غالبة، مساحته (٧٨٧٣٦)كم² يمثل (١٨%) من مجموع مساحة العراق. ويضم المناطق التالية:
١. محافظات: اربيل، السليمانية، دهوك، وكركوك.
 ٢. كافة نواحي واقضية محافظة نينوى، عدا اقضية الموصل اليعاج والحضر.
 ٣. قضاء طوزخورماتو في محافظة صلاح الدين.
 ٤. اقضية خانقين، كفرن ومندلي (عدا ناحية بدرورز) في محافظة ديالى.
 ٥. ناحية مركز قضاء بدرة في محافظة واسط.
- راجع بقصد ذلك: د. خليل اسماعيل محمد: اقليم كوردستان العراق، دراسات في التكوين القومي للسكان، ط٣، بلا جهة طبع، اربيل، ١٩٩٩، ص ١٢-١١.
- (٢) مسعود البارزاني: البارزاني والحركة التحررية الكوردية، ج٢، ثورة ايلول ١٩٧٥-١٩٦١، اربيل، ٢٠٠٢، ص ٣٠٢.
- (٣) نفس المصدر، ص ٣٠٣. ولمعرفة البنود العתية والسرية ل تلك الاتفاقية، راجع نفس المصدر، ص ٦٤ وما يليها.
- (٤) علما ان هذا النص يمثل الفقرة (ج) التي اضيفت عام ١٩٧٤ الى المادة الثامنة من الدستور العراقي المؤقت لعام ١٩٧٠.
- (٥) مسعود البارزاني: المصدر السابق، ص ٣٠٣.
- (٦) د. حسن الجليبي: العراق والفيدالية في تنازل الدول عن شخصيتها الدولية كأحد الاحتمالات، ط١١، منشورات مكتب الدراسات والبحوث المركزي للحزب
- (١) رقم (٢٥) ١٩٩٦، ص ص ٥١ - ٥٢.
 (٢) ميدل ايست ووج، مركز مراقبة حقوق الانسان، التطهير العرقي في العراق (كوردستان)، ط١، ترجمة: د. رزكار، مطبعة خه بات، دهوك، ١٩٩٩، ص ٨٤.
 (٣) (٤) ولاجل تقييم تجربة الحكم الذاتي في كوردستان، راجع: الدكتور محمد عمر مولود: الفدرالية وامكانيه تطبيقها في العراق، مؤسسة موكرياتي للطباعة والنشر، اربيل، ٢٠٠٠، ص ٢١١ وما بعدها.
 (٥) ميدل ايست ووج، المصدر السابق، النص منقول بدون تصرف، ص ٥٠.
 (٦) وينظر ان هذه المنظمة قامت بدراسة (٤٠%) من الوثائق التي تم الاستيلاء عليها خلال الانتفاضة الشعبية عام ١٩٩١.
 (٧) الانفال هي اسم السورة الثامنة من القرآن الكريم، لغويا تعني الغيمة، واصطلاحا تعني الاموال والمتلكات التي كسبها المسلمون في حربهم مع الكفار والمشركين. وحكومة البعث (المخلوعة) انما سمت حملات ابادة الشعب الكوردي بالانفال ظلما وعدوانا، لأن (٩٥%) من الشعب الكوردي مسلم اعتنق الاسلام من ا أيام الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٥٨٤-٤٤٦م).
 ولمعرفة المزيد عن معنى الانفال وشروطها، واهداف حكومة البعث من تلك العمليات راجع: يوسف ذرّه بي: له نفال، کاره سارت، له نجام وره هه نده کاتی، ج ١، ده زکای، هه ولیر، ٢٠٠١، ل ٢٥ ودوائری؛ سه ننه ری برایه تی (کوفاریکی زانستی وه رزی یه، زورنامه نوسینی برایه و خه بات ده ریده کات)

- (١٧) انظر: د. مارف عمر كول: المصدر السابق، ص ص ٤٠-٤١.
- (١٨) الدكتور محمد هماوه ندى: تهديد الأرض واللغة في كوردستان، من هو المسؤول، ط١، دار هماوه ند، هـ ولير، ٢٠٠٣، ص ١٣٧.
- (١٩) تقلاً عن: رياض العطار: انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، المصدر السابق، ص ٢٠٠٣.
- (٢٠) جوتسى شري: حملات التهجير الجماعية المنسية في العراق، مجلة الجمعية العراقية لحقوق الإنسان، فرع سوريا، العدد الأول، كاتون الثاني، ٢٠٠٠، ص ١٤٧.
- (٢١) نفس المصدر، ص ١٥٠.
- (٢٢) المنظمة العربية لحقوق الإنسان، تقرير المنظمة عن حالة حقوق الإنسان في العراق، المركز الوثائقي لحقوق الإنسان، اصدارات ارشيفية (٣)، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٦٨.
- (٢٣) نفس المصدر، نفس الصفحة.
- (٢٤) فضيل أبو النصر: جولة في القضايا الدولية المعاصرة، ط١، مركز بيان للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥، ص ١٠٢.
- (٢٥) يذكر أنه عقد بين الطرفين (العربي والإيراني) العديد من الاتفاقيات من أجل ضمان السلام وحسن الجوار، ومن بين تلك الاتفاقيات اتفاقية تحديد الحدود سنة ١٩٤٦ ومعاهدة الحدود سنة ١٩٣٧ واتفاقية الجزائر في ١٩٧٥/٣/٦ ومعاهدة الحدود العراقية الإيرانية في ١٩٧٥/٦/١٣. انظر بهذا الصدد: الدكتور محمد هماوه ندى: ملفه كاتي كورد وكوردستان له سه رده من كومه له نه ته و د كان-عصبة الأمم-ومافق جاره خوتوصيني، كوفاري سه نته رى برايه

- زماره ٤ (زماره يه كى تابيه ته به نه نفال) هاوينى ٢٠٠٢.
- (٢٦) تمزيد من التفاصيل راجع: يوسف ذره يس: مصدر سابق ص ٨٤ وكرلوك: رياض العطار: انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، ط١، الجمعية العراقية لحقوق الإنسان، فرع سوريا، عدد خاص، ٢٠٠١، ص ص ٢٤-٢٥؛ اطباء من أجل حقوق الإنسان: شباط ١٩٨٩ (رياح الموت، استخدام العراق لغاز السام ضد مواطنيه الأكراد)، تقرير منشور في المجلة العراقية للإنسان، (مجلة نصف سنوية تصدرها الجمعية العراقية لحقوق الإنسان، فرع سوريا) العدد الأول، كاتون الثاني، ٢٠٠٠، ص ٨٦ ومايدها.
- (٢٧) ولتفصيل أكثر راجع: ميدل ايست ووج، المصدر السابق، ص ص ٤٥-٤٧.
- (٢٨) نفس المصدر، نفس الصفحة.
- (٢٩) كريستين كوزدن: رسالة إلى اجتماعات مجلس الاشتراكية الدولية في بوينس ايرس في الأرجنتين (٢٥-٢٦/٦/١٩٩٩)، مقال منشور في جريدة خمه بات (جريدة أسبوعية لسان حال الحزب الديمقراطي الكوردستاني) العدد ٩٣١، الجمعة، ١٩٩٩/٧/٢.
- (٣٠) انظر بهذه الصدد: د. مارف عمر كول: جينوسايدى كه لى كورد ته به روشناي ياساي تازه ئ نو ده وله تاندا، ج ١، ته جايکراوه كاتى ياته ئ كوردي (ميديا)، نه مستردام، هوله نده، ١٩٩٧، ل ٤؛ كتعان مكية: القسوة والصمت، الحرب والطغىان في العالم العربي، منشورات هيئة الأرسال العراقية، المؤتمر الوطني العراقي الموحد-ارييل، ١٩٩٦، ص ص ١٧٢-١٧٣.
- (٣١) كتعان مكية: نفس المصدر، ص ١٧٢.

الديمقراطية، مجلة كولان العربي، مجلة شهرية تصدر عن مؤسسة (كولان) للثقافة والاعلام، العدد (٣٦) ايار ١٩٩٩، ص ٢٢.

(٢٦) ولمعرفة تلك التدخلات وردوها في تأجيج الصراع الداخلي، راجع: د. محمد احسان: المصدر السابق، ص ٩٣ وما بعدها.

(٢٧) د. محمد احسان: المصدر السابق، ص ٨٨.

(٢٨) د. محمد عمر مولود: المصدر السابق، ص ٢١.

(٢٩) بقصد التعديلية الحزبية والجمعيات والنقابيات ووسائل الاعلام، راجع تقرير راپورتی ASK، مصدر سابق، ص ٢٠ وما بعدها.

(٣٠) لمعرفة المزيد من مهام واهداف وزارة حقوق الانسان، انظر: المادة (٢) من قانون وزارة حقوق الانسان في اقليم كوردستان العراق رقم (٢) لسنة ٢٠٠١.

(٣١) زون لوی کلیس: خوشحال یووم یه وکیرکی دیمومراسیه ی که حریه کان یو به ده سنت هیناتی یوسته کان ده یکه ن، روزنامه ی برایه تی (روزانه یه کسی سیاسی روائیه یه، بارتی دیموکراتی کوردستان ده ریده کات)، زماره ٣٣٩٢، ٢٠٠١/٥/٢٧.

(٣٢) اشlar یه: کمال بدران، في مقاله الموسوم: هل تصلح التجربة الديمقراطية في كوردستان كنموذج لعراق المستقبل، جريدة الاتحاد، جريدة أسبوعية يصدرها الاتحاد الوطني الكوردستاني، العدد ٥٠٥، الجمعة ٢٠٠٢.

(٣٣) وهي ارملة الرئيس الفرنسي الراحل (فنسنوا ميتران)، وصديقة الشعب الكوردي، في تشرين الاول من عام ٢٠٠٢ زارت كوردستان، وكانت ضيفة

تي، زماره (١٩)، به هارى ٢٠٠١، ل ١٣٢.

(٣٤) راجع: مسعود البازراني: المصدر السابق، ص ٧٠ وما بعدها.

(٣٥) محمد صالح ناميدي: القضية الكوردية هي السبب الرئيسى لمشاكل العراق، مقال منشور في مجلة الثقافة الجديدة، مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي، العدد (٢٧٣)، ١٩٩٦، ص ٢١.

(٣٦) د. محمد احسان: الصراعات الدولية في القرن العشرين، دار ناراس، اربيل، ٢٠٠٠، ٢٠٧، ص ٢.

(٣٧) نفس المصدر، وتنفس الصفحة.

(٣٨) انظر: د. محمد احسان: كوردستان ودrama of the war، ط ٢، دار ناراس، اربيل، ٢٠٠١، ٦٤، ص ٦.

(٣٩) للمزيد حول نتائج انتخابات مارس ١٩٩٢ في كوردستان العراق راجع: سرهنگ حمید البرزنجي: انتخابات اقليم كوردستان العراق بين النظرية والتطبيق، ط ١، موسمة موکاریستی للطباعة والنشر، هه ولیر، ٢٠٠٢، ص ٣٢٣-٣٢٢.

(٤٠) انظر: راپورتی ASK بو ما فه کاتی مروف له کوردستان سالی ٢٠٠٠، ناماده کردنی کومه له ی نه مریکی بو کورده کان (American Society for Kurds)، جایی یه که، ٢٠٠١، ل ٧-٨، ول ١١ او دواتری.

(٤١) لمعرفة مضمون بيان الاتحاد الفيدرالي، راجع الملحق رقم ١ المرفق بهذه الدراسة.

(٤٢) د. محمد احسان: كوردستان ودrama of the war، المصدر السابق، ص ٩٠.

(٤٣) الدكتور محمد عمر مولود الانتخابات هي الحجر الاساس للممارسة

العراقية في إيجار ابناء الكورد على التنازل عن قوميتهم قسراً دون رضاهما، الأمر الذي يثير المضيقنة والكرابحة في نفوسهم ولا يتافق مع القيم الإنسانية والتعاليم المعاوية، مع كل الاعتزاز والتقدير الذي يكنه الباحث للعرب والقومية العربية، والاحترام الذي يبديه للاخوة العربية الكوردية والعلاقات الصميمية التي تسود بينهما.

(١٩) سورة الحجرات: الآية ١٣.

على البرلمان الذي عقد جلسته التاريخية في مقره بمدينة اربيل في ٤/١٠/٢٠٠٢.
 (٢٠) كورستان بعيون أجنبية، جريدة خبرات، العدد (١٠٩٩) الجمعة ٢٠٠٢/١٠/١١.

(٢١) وزارة حقوق الإنسان في حكومةإقليم كورستان العراق، التقرير الأول حول حقوق الإنسان في كورستان العراق، ٢٠٠٣، ص ٢٢ وما يليها؛ التكالفة الإنسانية لسياسات صدام، تقرير أعدته وزارة الخارجية البريطانية، عام ٢٠٠٣، متاح على العنوان الإلكتروني التالي:

<http://www.fco.gov.uk/files/kfille/hrdossier/021202.pdf>.

(٢٢) ولمعرفة المزيد حول الاجراءات التي قام بها النظام السابق لتعريب المناطق الكوردية، راجع: نفس المصدر، ص ٤٤ وما يليها؛ المجلة العراقية لحقوق الإنسان، العدد السادس، تموز ٢٠٠٢، ص ١٨١، وما يليها.

(٢٣) جدير بالذكر ان القوانين والقرارات التي كان يصدرها مجلس قيادة الثورة العراقي، لها قوة القانون، وفق ما جاء بالحكم المادة (١٤٢) من الدستور العراقي المؤقت الصادر في ١٦ تموز ١٩٧٠. وهذا يدل ان ذلك المجلس كان يعتبر الهيئة التشريعية العليا في البلاد على الرغم من وجود المجلس الوطني.

(٢٤) نصر القرار المذكور موجود في الملحق رقم ٢ وهو منقول من المجلس العراقي لحقوق الإنسان، العدد الخامس،凱اتون الثاني ٢٠٠٢، ص ٢٢٠. إن الحديث هنا عن التعريب وسياسة التعريب يأتي من أجل التركيز على ذلك المنهج الشوفيني الذي استخدمته الحكومة